

أوروبا، أمريكا.. رهان المغرب العربي

تنافس اقتصادي واستراتيجي، أم تكامل أمّني؟

أ/فط سميّر



أهداف الدراسة:

تصبو هذه الدراسة المتواضعة إلى محاولة تحليل علاقات دول المغرب العربي بالقوى الكبرى سيما أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في ضوء التحولات الراهنة والتي أعقبت نهاية الحرب الباردة وأيضاً بعد أحداث وتدابير هجمات سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية فكل هذه التطورات ساهمت في تحويل التصورات الغربية عموماً حول علاقاتها بدول الجنوب ومنها بلدان المغرب العربي. لذلك نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

(1) محاولة فهم الأسباب والعوامل التي دفعت القوى الغربية الكبرى إلى تغيير إدراكاتها للجنوب عموماً ومنها المنطقة المغربية.

(2) رصد التغيرات التي قد يحدثها دخول الولايات المتحدة الأمريكية على خط المنافسة

في المنطقة المغربية كمجال نفوذ أوروبي تقليدي ومحاولة تحليل أسباب هذا الدخول والاهتمام الجديد ومراجعتها لخرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب الباردة.

(3) نقد المشاريع الغربية الأوروبية والأمريكية في المنطقة المغربية ومحاولة تحديد أهدافها وخلفياتها ومغزاها، ولكن أيضاً الفرص والمخاطر التي قد تنعكس على الدول المغربية.

تمهيد:

يشكل المغرب العربي كمجال جيوسياسي أهمية بالغة اقتصادياً واستراتيجياً، وهو شديد الحساسية أمنياً. كما أنه بما يتمتع به من مقومات طاقوية وموارد طبيعية يمثل منطقة جذب للقوى الكبرى بمنطق تنافسي أحياناً، وتكاملي أحياناً أخرى، سيما بين أوروبا وأمريكا

للمنطقة من التهديد المحدق من الجنوب، ومقولات خطر الإسلام السياسي الراديكالي.. إلى الحوار والشراكة. كما سنحاول قراءة المشاريع الغربية في المنطقة قراءة نقدية، ورصد موقع المغرب العربي في كل هذه الحركات.

الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي:

تكتسي منطقة المغرب العربي، أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة. فهي همزة وصل جيوحضارية بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي. فهي مصدر فعلي لاهتمام تنافسي للقوى الكبرى حسب منطق استباقي، مرتبط بمقتضيات التوقع التأسيسي للعالم المستقبلي.⁽¹⁾ علاوة على أن المعطيات الجغرافية، من حيث الموقع والمساحة والموارد الطبيعية إضافة إلى الموارد البشرية، أبرز المكونات التي تعطي منطقة المغرب العربي جاذبية. بحيث تتوزع دول المنطقة المغاربية جغرافيا على مساحة تزيد على 3 ملايين كلم². وتمتد بين حوض المتوسط، والصحراء الكبرى. كما تمتلك المنطقة موارد متنوعة، طبيعية ومنجمية مثل النفط في ليبيا والجزائر، والغاز في الجزائر، والفوسفات في المغرب. أما الموارد البشرية فإنها تمثل قوة ديمغرافية بعدد سكاني يصل إلى أكثر من 90 مليون نسمة.⁽²⁾

وتشكل الجزائر الدولة المحورية، وذات الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية الأكبر في المنطقة. واكتسبت الجزائر هذه الأهمية من

القوة العظمى. فمنطقة المغرب العربي بصفتها فضاء نفوذ أوروبي تقليديا خاصة لدى فرنسا، والتي تسعى دائما إلى تكريس هذا النفوذ، عبر المشاريع الاستراتيجية (الشراكة الأورو -متوسطة، سياسة الجوار الأوروبية، 5+5 دفاع..).

بيد أنها اصطدمت في بداية القرن الجديد، بالقوة العظمى الأولى عالميا أمريكا التي وضعت المنطقة (المغرب العربي) ضمن اهتماماتها الاستراتيجية الجديدة والمتجددة في إطار التوسع الإمبراطوري الأمريكي، ليشمل إفريقيا أيضا. والتي غابت عن الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي طويلا. والولايات المتحدة بدورها طرحت مشاريع ومبادرات للحوار والشراكة مع دول المنطقة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو أممي من خلال مبادرة إيزنستات، مبادرة عبر الساحل...

في خضم هذا الإنزال الاقتصادي والاستراتيجي الغربي الأوروبي والأمريكي في المغرب العربي، تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تحليل أبعاد هذا التنافس وطبيعته؟ وكيف تغير الإدراك الغربي الأورو - أمريكي للمنطقة من التهديد إلى الشراكة؟ وما هي تداعيات هذه المزاخمة على المنطقة؟

سنحاول بداية بيان خصائص ومقومات المنطقة التي أكسبتها هذه الأهمية البالغة في عيون الغرب مع التركيز على الجزائر، بصفتها أكبر دولة في المنطقة. وتحليل أسباب تحول الإدراك الأورو -أمريكي

الجغرافيا في فإن مستقبلها السياسي موضع اهتمام كبير بالنسبة إلى أمريكا وحلفائها الأوروبيين خاصة فرنسا. فأى أزمات يمكن أن تصيب الجزائر، يمكنها أن تتسبب في اللااستقرار في المنطقة، وتضر بالمصالح الغربية الأمريكية والأوروبية.⁽⁵⁾ لذلك على الجزائر إدراك هذه التحديات، والتعامل معها بعقلانية وبقطة استراتيجية.

الإدراك الأوروبي-أمريكي لمنطقة المغرب العربي: من التهديد المحدق من الجنوب، إلى الشراكة:

بعد نهاية الحرب الباردة، واندثار الاتحاد السوفيتي، وتلاشي الأيديولوجيا الشيوعية عالميا. وجد الغرب نفسه في حالة فراغ استراتيجي رهيب، فهو الذي تعود على عدو محدد ومعروف، تقاجاً بغياب عدو واضح عقب الحرب الباردة. فكان لزاما عليه البحث عن هذا العدو، وإن اضطر إلى "خلقه"، لاستمرار نشاط المركب الصناعي العسكري.

ولأن الاستراتيجيات الدفاعية تمقت الفراغ، فما كان على الغرب إلا أن يوجه أنظاره أكثر فأكثر نحو الجنوب. واستبدال الخطر الأحمر بالخطر الأخضر كإشارة إلى التهديد الإسلامي، بفضل القراءة الحضارية-الأمنية -التي كان "صامويل هانتغتن" أبرز المنظرين لها (صدام الحضارات). فتحدد الجنوب كتهديد إذا يسمح بإعادة توجيه التصور الاستراتيجي الغربي دون تغيير جوهره، وتبرير النفقات العسكرية الضخمة.

منطلق اعتبارها أكبر دولة إفريقية مساحة، فهي ذات حدود برية وبحرية واسعة جعلتها مفتوحة على العالم. فهي تعد على المستوى البري قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أطرافه، وهي في الوقت ذاته تمثل شبه زاوية متوغلة بعمق في إفريقيا. أما على المستوى البحري فإن انحسار الساحل الجزائري في المفصلة المتوسطية، وعلى طول أكثر من 1200 كلم من سواحلها، جعل منها منطقة بالغة الأهمية، وذلك لتحكمها ومراقبتها للملاحة البحرية في عموم مناطق حوض المتوسط. سيما الغربية منها ولقربها، وسهولة اتصالها بممرات العبور المؤدية من وإلى البحار المتصلة به.⁽³⁾

فضلا عن أن للجزائر أهمية جيواقتصادية كبيرة، فهي من أفضل المنتجين للغاز الطبيعي في العالم (70 مليار م3 سنويا). وبمستوى احتياطي كبير يقدر بـ 3690 مليار م3. كما أنها تمتلك مخزونا احتياطيًا نفطيا يقدر بـ 1,7 مليار طن أي 12 مليار برميل.⁽⁴⁾

لكن هذه الأهمية الجيواستراتيجية والجيواقتصادية، التي تتمتع بها الجزائر، ألا تجعلها أكثر انكشافا من غيرها ومحط أنظار أكبر من طرف القوى الكبرى؟ واعتبار الجزائر دولة محورية في المنطقة من منظور الاستراتيجية الأمريكية ألا يوقعها في فخ النرجسية السياسية كما يحذر الباحث عبد النور بن عنتر؟ فأصحاب نظرية الدولة المحورية يرون أنه بحكم موقع الجزائر

الديمغرافية في أوروبا ستتهار من 70 بالمائة إلى 30 بالمائة فأوروبا لديها هاجس تفوق العنصر غير الأوروبي في القارة.

ثانياً: انهيار اقتصاديات الدول المغاربية فترة التسعينيات بسبب تدني أسعار البترول بالنسبة إلى الجزائر وليبيا، والفوسفات بالنسبة إلى المغرب وتونس، والحديد في موريتانيا، والغاز في الجزائر. ناهيك عن تزايد نسبة المديونية الخارجية لهذه الدول، بعد لجوئها إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والتي تجاوزت 60 مليار دولار للبلدان الخمسة سنة 1990.⁽⁸⁾

فكل هذه الأزمات التي تعانيها بلدان المغرب العربي، وأيضاً عجزها الديمقراطي وضعف التنمية خلق لديها ظواهر مرضية مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، الأصولية الإسلامية...⁽⁹⁾ خاصة مع انتشار الحركات والجماعات الإرهابية في الجزائر. بالإضافة إلى احتمال سقوط بعض الأنظمة السياسية في فوضى إسلامية، قد تهدر الأمة برمتها. أو إمكانية اكتساب ليبيا لأسلحة دمار شامل خاصة الكيماوية والبيولوجية، أو اكتسابها لقوة باليستية قد تهدد عواصم أوروبية.⁽¹⁰⁾

غير أن التحليل الموضوعي للمسألة، يؤكد أن مقولة التهديد القادم من الجنوب، بعيدة عن المصادقية. فالجنوب المتخلف والقابع في الأزمات، وعلى جميع الميادين، والمنقسم على ذاته أنى له أن يهدد الغرب

ولتكريس هذا التصور الجديد عمل الغرب على أمننة بعض الرهانات الاجتماعية والاقتصادية وحولها إلى تهديد لأمنه. وذلك عبر الخطاب السياسي والإعلامي، فقد شرع في حملة إعلامية ضد بعض الدول المغاربية مثلاً بأنها تسعى إلى حيازة أسلحة محظورة (الجزائر حول مفاعل عين وسارة النووي، وليبيا حول الملفين النووي والكيميائي).⁽⁶⁾

وتماشياً مع هذا التصور والخطاب الجديدين، أكد اجتماع قمة حلف الأطلسي أقل من سنة (1990) بعد سقوط جدار برلين على تبني مذهب استراتيجي جديد بلندن حيث أقر على أن سقوط الشيوعية يقتضي تحويل وظيفة الحلف من احتواء القطب المنهار إلى إيجاد أدوار جديدة متعلقة أكثر فأكثر بحفظ السلم عبر العالم مع أخذ مختلف التهديدات الأمنية البارزة أو الكامنة بعين الاعتبار. وقد أعلن الأمين العام الجديد للحلف "ويلي كلايس" علنية بأنه بعد الحرب الباردة، وزوال القطبية الثنائية، وانتهاء التهديد الشيوعي، فإن أكبر تهديد للأمن الدولي عموماً، ولأمن الحلف الأطلسي هو تنامي ظاهرة الأصولية الإسلامية.⁽⁷⁾

وبخصوص منطقة المغرب العربي، يأتي الإدراك الأوروبي والأطلسي للتهديد القادم منها نتيجة معطيات عديدة وهي:

أولاً: ديمغرافية تتعلق أساساً بالخوف من الهجرة غير الشرعية، فبين عامي 1950 و2025 نسبة النمو

رابعاً: الإحساس المتزايد لدى الغربيين بأهمية الترابط الوثيق بين أمن أوروبا وأمن المتوسط. فبعد تأمين الجبهة الشرقية، توجبت العناية بالجناب الجنوبي.⁽¹¹⁾

المزاحمة الاقتصادية الأوروبي-أمريكية في المغرب العربي:

عرفت الدول المغاربية في العقد الأخير تقريباً دخولا اقتصاديا أمريكيا جديدا على خط المنافسة مزاحما بذلك أوروبا ذات النفوذ العميق والتقليدي في المنطقة وذلك بطرح الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة اقتصادية "إيزنستات" لخلق منطقة تبادل حر مع دول المغرب العربي باستثناء ليبيا. وهذا ما أثار توجس أوروبا سيما فرنسا من هذا الاختراق الأمريكي خاصة أنه استهدف هذه المرة بعض الدول الفرنكوفونية (الجزائر) فقامت هي الأخرى من جهتها بإعادة تنشيط وجودها بالمنطقة لتثبيت نفوذها بها.

المغرب العربي في المنظور الأمريكي:

قد يخطئ من يعتقد أن الولايات المتحدة كانت غائبة عن الساحة المغاربية تماما فهناك شواهد تاريخية كثيرة تؤكد وجود علاقات قوية بين أمريكا وبعض دول المغرب العربي سيما المملكة المغربية⁽¹²⁾ لكن في العقد الأخير عرفت المنطقة اختراقا أمريكيا كبيرا لها.. فما هي أسباب الاهتمام الأمريكي الجديد بالمنطقة؟

تعددت الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعيد هندسة وجودها في

الذي يمتلك كل أسباب القوة؟ فالمقولة معكوسة، فالشمال هو الذي بمقدوره تهديد الجنوب وليس العكس.

غير أن بداية القرن الجديد عرفت تغيرا غربيا نوعيا في إدراكه لمنطقة المغرب العربي وجنوب المتوسط عموما. سيما بعد أحداث سبتمبر 2001. ويرجع الباحث عبد النور بن عنتر هذا التحول في التصور الغربي إلى أربعة اعتبارات أساسية:

أولاً: أنه في سياق ما بعد الحرب الباردة، والذي طبعه تركز عسكري أورو -أطلسي في المتوسط والأولوية لشرق أوروبا على حساب الجنوب. رأت أوروبا، والحلف الأطلسي أنه آن الأوان لأخذ مبادرات باتجاه المتوسط لأن أمن جناحها الجنوبي يتوقف عليه.

ثانياً: أنها أرادت طمأنة البلدان المتوسطية والتأكيد على أن التمرکز في المنطقة ليس على حساب أمنها. خاصة وأن تشكيل بعض الوحدات العسكرية الأوروبية والأطلسية، أثار توجسات أمنية في هذه البلدان.

ثالثاً: ازدواجية دور عملية السلام العربية - الإسرائيلية. فهي سبب وهدف في ذات الوقت. بالنسبة إلى المبادرات المتوسطية سبب لأن انطلاقها جعل من الممكن الشروع أو على الأقل التفكير والتشاور حول ترتيبات أمنية إقليمية. وهدف لاعتبار القوى الغربية إطلاق مبادرات نحو المنطقة وسيلة فعالة وممكنة للعملية السلمية والتطبيع مع إسرائيل.

سادسا: الرغبة في احتواء المد المستقبلي للاتحاد الأوروبي جنوبا ومنعه من تكوين مجال حيوي مستقل قد يكون مدخلا لبناء قطب كوني أوروبي منافس.

سابعا: التوقع من أجل استغلال نفعي لمصادر الطاقة من المغرب العربي وبالأخص من الجزائر. مع التحكم في طريق الطاقة من نيجيريا نحو أوروبا (عبر المغرب العربي مستقبلا) ولكن أيضا في الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري.

ثامنا: أسباب أمنية بعد أحداث سبتمبر 2001 للتعامل الميداني مع مصادر الإرهاب كما يظهر من خلال مبادرة الساحل والصحراء أو إنشاء قيادة أمريكية لإفريقيا.⁽¹⁴⁾

قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001 كان الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي قائما على أساس اقتصادي فقد أقامت علاقات تجارية قوية خاصة مع الجزائر منذ نهاية التسعينيات وتمثل مبادرة إيزنستات المثال الأكثر وضوحا لهذه الرؤية الأمريكية التي تهدف إلى خلق منطقة تبادل حر مع الدول المغاربية الثلاث: الجزائر، المغرب، تونس⁽¹⁵⁾ لكن التحدي الذي يفرض على هذه الدول هو: كيف بإمكان دول ريعية وذات اقتصاديات هشّة، وقدرات إنتاجية ضعيفة أن تعقد اتفاقا كهذا مع القوة العظمى في العالم؟

المغرب العربي وعموما يمكن إجمالها في العوامل التالية:

أولا: اندثار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وبروز نظام دولي جديد بسيطرة أمريكية ومراجعتها لمبدأ احترام خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب الباردة. فأمريكا كقوة خارقة على حد تعبير المفكر والسياسي الفرنسي "هيبر فيدرين" تسعى إلى توسيع اهتمامها الاستراتيجي ليشمل القارة الإفريقية عامة وتشكل المنطقة المغاربية بوابتها لذلك.

ثانيا: حرب الخليج الثانية وتمكن أمريكا من بسط هيمنتها كليا - أو تكاد - على المنطقة العربية.

ثالثا: توقيف المسار الانتخابي في الجزائر وانشغال أمريكا المتزايد بصعود تهديد الأصولية الإسلامية فيها ثم بالعنف الإرهابي الذي خلق حالة من اللااستقرار في المنطقة برمتها.

رابعا: سوء العلاقة بين نظام الحكم في الجزائر وفرنسا (صاحبة النفوذ التقليدي في المغرب العربي).

خامسا: الحصار الجوي المفروض على ليبيا وما أتاحه من فرص عظيمة مكنتها من هندسة علاقات سياسية جديدة مع دول المنطقة.⁽¹³⁾

مبادرة إيزنستات:

تشكل مبادرة إيزنستات مشروعاً اقتصادياً أمريكياً والذي أعيد إحياءه بمسمى جديد وهو (البرنامج الاقتصادي الأمريكي من أجل شمال إفريقيا) يهدف إلى خلق شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية الثلاث -سألقة الذكر - وأقصيت ليبيا وموريتانيا مؤقتاً. تقضي هذه الشراكة إلى خلق منطقة تبادل حر أمريكية -مغاربية. وسرعان ما بلغت هذه الشراكة الجديدة أطواراً هائلة خاصة مع الجزائر. بعد زيارات المسؤولين الأمريكيين للجزائر ودخول الشركات الأمريكية للاستثمار في القطاع النفطي الجزائري والتي أضرت كثيراً بنظيراتها الأوروبية. فضلاً عن أن منطقة تبادل حر توفر لأمريكا سوقاً مغاربية واسعة ليس لها فقط لكن أيضاً لشركائها المكسيك وكندا.⁽¹⁶⁾

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أول دولة مغاربية وقعت اتفاق تبادل حر مع الولايات المتحدة الأمريكية هي المملكة المغربية فهل استفادت شيئاً من هذا الاتفاق؟

فالمملكة كانت السبابة في إبرام هذه الاتفاقية كما ذكرنا سنة 2004. ورغم ما يمكن أن تجنيه المملكة من مزايا هذا الاتفاق الاقتصادية من خلال الوصول إلى سوق نشطة قوامها 300 مليون أمريكي وتشجيع التدفق السياحي وجذب الاستثمارات الأمريكية، وتتنوع أسواق

التصدير. لكن لا بد من مواجهة العواقب من جهة أخرى. فقد تتضرر بشكل كبير الصناعة الدوائية المغربية، وكما حذر "ستيغلر" (حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد) من قبول الشروط غير العادلة التي تتجاوز المعايير المقررة من قبل منظمة التجارة العالمية. ودعا المملكة إلى استخلاص العبر من الاتفاقيات السابقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وتشيلي والتي كان الأمريكيون المستفيدين الرئيسيين منها.⁽¹⁷⁾ لكن هل على أوروبا التخوف من هذا الهجوم التجاري الأمريكي في المغرب العربي؟

يجيب "بشارة خضر" عن هذا السؤال فيقول إنه ليس على أوروبا أن تخشى من هجوم تجاري أمريكي في المغرب العربي بالنظر إلى نقص تنوع الصادرات العربية والمتوسطة والأهمية الكبرى للبترو في تلك الصادرات، فليس هناك خوف من أن تصبح السوق الأمريكية سوقاً منافسة أو بديلة للسوق الأوروبية. فسوف تستفيد أوروبا من عوامل مهمة مثل القرب الجيوسياسي، والعلاقات التاريخية والسياسية التقليدية في التعاون، والعلاقات التجارية المؤطرة في عملية برشلونة، وسياسة الجوار.. ومن ناحية أخرى تبقى علاقات البلدان العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية مشوبة بالحذر، ومشروطة إما بالمشاركة الإسرائيلية -كما سنرى لاحقاً - أو التخلي عن الحظر المفروض على إسرائيل. علاوة عن أن البعد

المتوسطة الشاملة (1972 - 1992) ثم السياسة المتوسطة المجددة (1992 - 1995). في حين إن إعلان برشلونة 1995 مثل قطيعة مع المشاريع التقليدية القائمة على التفضيلات التجارية، فقد نص على التأسيس المتدرج لمنطقة تبادل حر في أفق عام 2010. وكان لمسار برشلونة أداتان: منطقة التجارة الحرة وأداة مالية جديدة برنامج (ميذا).

الجدول الأول: اتفاقيات الشراكة الأورو - مغربية في إطار عملية برشلونة:

الدول المغربية	التوقيع	دخول حيز التنفيذ
الجزائر	2002/04/22	
المغرب	1996/02/22	2000/03/01
تونس	1995/07/17	1997/03/01
ليبيا	بصفة مراقب	

Source: Commission Européenne.

يلاحظ من خلال الجدول أن كلا من تونس والمملكة المغربية كانتا السباقتين في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومرد ذلك إلى أن البلدين توقعوا أن يجنيا فوائد أكبر من هذا الاتفاق. أما الجزائر فقد تأخر توقيعها على هذا الاتفاق إلى غاية 2002 ويمكن تفسير هذا التأخر "التردد" بأسباب

الجغرافية الكبير لأمریکا على الدول المغربية يجعل من المزايا الجمركية المقدمة للمصدرين العرب غير ذات فائدة بسبب تكلفة النقل المرتفعة جدا. وإذا نظرنا إلى كل تلك العناصر، نجد أن الاتحاد الأوروبي ليس لديه ما يخشاه، فصادراته إلى البلدان المتوسطية والعربية تساوي 5 مرات مقدار التبادل التجاري الأمريكي.⁽¹⁸⁾ لكن هذا لا يعني غياب التهديد التجاري مستقبلا.

المغرب العربي في حركية المشاريع الأوروبية- المتوسطية:

إن التطور السريع الذي عرفته علاقات الولايات المتحدة مع الدول المغربية والتموقع الجديد لواشنطن في المنطقة أثار توجسات أوروبية، التي تعمل جاهدة على الحفاظ على نفوذها التقليدي في المنطقة وحماية مصالحها الاقتصادية فيها. فهي تجهد من أجل تأطير علاقاتها التجارية مع دول المنطقة عبر المشاريع الاستراتيجية (عملية برشلونة، سياسة الجوار..)

مسار برشلونة: الشراكة الأورو-مغربية:

جدير بالذكر أن المتوسط عموما، والمغرب العربي بشكل خاص لم يغب عن المشاريع الاقتصادية الأوروبية منذ استقلال هذه البلدان. فقد عكفت أوروبا على تقديم مشاريع اقتصادية بدءا من معاهدة روما سنة 1967، قامت في إطار الاتفاقيات التجارية، ثم دخلت منذ عام 1972 في إطار السياسة

الشراكة) هذه العوامل كلها ساهمت في تشتيت اهتمام أوروبا بالمغرب العربي كمجال موحد. لذلك لجأت إلى الشراكة الثنائية مع كل دولة على حدة، بدءاً مع تونس ثم المملكة المغربية.⁽¹⁹⁾

استخدمت أوروبا في إطار شراكتها مع الدول المغربية أدواتها المالية (برنامج ميدا) وهو عبارة عن برنامج مساعدات أوروبية مقدمة لشركائها المتوسطيين مشروطة بتبني الأخيرة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. لكن السؤال: هل هذه المساعدات كافية حقاً للقيام بكل هذه الإصلاحات التي تتطلبها دول المغرب العربي؟

المملكة المغربية على سبيل المثال استفادت سنة 1996 من غلاف مالي يقدر بـ 5 ملايين درهم في إطار برنامج ميدا. هذا الغلاف اشترط صرفه في القطاع الخاص 41 بالمائة والمساعدة بشأن التعديل الهيكلي 26،7 بالمائة وأخيراً خلق توازن سوسيو -اقتصادي (البنى التحتية الاجتماعية، التعليم، التنمية الريفية). تقدر بـ 34،4 بالمائة فمشروع ميدا بالنسبة إلى المغرب يبدو كقطرة في بحر من الاحتياجات المغربية فملياراً درهم كمساعدات في مجال القطاع الخاص تبدو قدراً زهيداً جداً، فهو مبلغ يمثل 5 بالمائة فقط من احتياجات المملكة في هذا القطاع، حسب تقديرات وزارة التجارة والصناعة والحرف.⁽²⁰⁾

عديدة ربما أهمها الأزمة الأمنية التي كانت تتخبط فيها البلاد، وانشغال صناع القرار الجزائريين بالوضع الداخلي، علاوة عن تخوف القادة الجزائريين من أن تحد هذه الشراكة من الاستقلالية الاقتصادية للجزائر... أما ليبيا فدخلت بصفة مراقب فهي لم تكن مهتمة أصلاً بهذه الاتفاقية، علاوة عن أنها كانت تعاني من حظر غربي..

بيد أن الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغربية بدأ عام 1992، حيث سعت المفوضية الأوروبية إلى تطوير علاقات مستقبلية مع دول المغرب العربي، وذلك بإكمال البروتوكولات المالية الموقعة سابقاً بين الاتحاد الأوروبي والدول المغربية. فإعلان المجلس الأوروبي في لشبونة في جوان 1992 أقر أن المنطقة المغربية تشكل منطقة مصالح مشتركة للاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والأمن. وهذا يستدعي حواراً سياسياً ثنائياً بين الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي.

غير أن الأزمات التي كانت تعصف بدول المنطقة حالت دون تطوير الحوار والشراكة مع أوروبا سيما عقب انفجار الأزمة الأمنية الجزائرية، وصعود التهديد الأصولي الإسلامي، فضلاً عن الحظر المفروض على ليبيا (والتي لم تكن مهتمة أصلاً بهذه

الجدول الثاني: تبادلات بلدان المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي:

البلد	2000			2006		
	صادرات	واردات	أرصدة	صادرات	واردات	أرصدة
الجزائر	15,07	8,5	+9,62	22,089	9,34	13,55+
المغرب	6,06	7,35	-1,29	7,52	10,04	-2,52
تونس	5,52	7,17	-1,66	7,19	7,74	-0,56

سياسة الجوار الأوروبية:

سياسة الجوار الأوروبي، كانت نتيجة حتمية لخيار التوسيع شرقا، الذي تبناه الاتحاد الأوروبي بضمه إلى دول (البليكو) وسط وشرق أوروبا. ففي سبيل تأمين جناحيه الشرقي المتاخم لروسيا والجنوبي لدول المتوسط، تبنى مذهباً جديداً أقترته وثيقة الاستراتيجية الأوروبية للأمن مبنياً أساساً على تحسين العلاقات مع دول الجوار الأوروبي عبر تأطيرها في مبادرات الشراكة. فمن خلال النصوص التأسيسية لهذه السياسة (سياسة الجوار) سواء البيان الأول للمفوضية في مارس 2003 ثم في البيان الثاني في جويلية 2003 الذي وضع الأسس لآلية الجوار أو الثالث سياسة أوروبية للجوار -وثيقة توجيهية- يتضح أن هدفها آمناً بالدرجة الأولى. فقد كانت قمة برشلونة 2005 التي كان هدفها تقييم عملية برشلونة 1995- 2005 وتدشين سياسة الجوار الأوروبي، بوصفها سياسة أكثر صلابة وأكثر حزماً مع دول جنوب المتوسط، وكانت محاور القمة الرئيسية هي: الإرهاب الدولي

المصدر: بشارة خضر. أوروبا من أجل

المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس.

ترجمة: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010. ص 87.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر البلد الوحيد الذي حقق فائضاً تجارياً مع الاتحاد الأوروبي وقد تطور هذا الفائض بين سنتي 2000 و2006، من +9,62 إلى +13,55. لكن من الضروري التأكيد على أن هذا الفائض مرده بطبيعة الحال حصرية المحروقات البترول والغاز -تقريباً- في الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي دون منتجات أخرى. أما المملكة المغربية وتونس فقد سجلت عجزاً في ميزانها التجاري مع الاتحاد الأوروبي. إذا فاتفق الشراكة بين البلدين الأخيرين والاتحاد الأوروبي هي خاسرة على المستوى التجاري على الأقل إلى غاية عام 2006.

مما سبق يمكن طرح السؤال التالي: هل سياسة الجوار الأوروبي هي بديل لعملية برشلونة؟ من الواضح أن سياسة الجوار الأوروبي لا تحل محل مسار برشلونة لكنها تضاف إليه. وهذا ما عبرت عنه "بينيتا فيريرو فالندر" مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي بقولها: "إن سياسة الجوار الأوروبي تترجم أولوياتنا المشتركة إلى أهداف سياسية فعلية، ذات أهداف محددة. ويمكن قياسها للتعامل مع التحديات التي تواجه المتوسط، فهي لا تحل محل عملية برشلونة بل تحسنها. حيث إن تنفيذ خطط العمل سيكون من خلال الإطار المؤسسي لاتفاقيات الشراكة". وتوفر عملية برشلونة بالفعل إطارا قويا وشاملا لدفع سياسة الجوار الأوروبي إلى الأمام، حيث ستساعد خطط العمل التي يتم الاتفاق عليها بواسطة الدول المشاركة والاتحاد الأوروبي، على تقوية أهداف عملية برشلونة، وتوفير الدوافع والحوافز لوضعها موضع التنفيذ. وفي الوقت نفسه تعرض سياسة الجوار الأوروبي على الشركاء دخولا أفضل للسوق الأوروبية، وحصص في السوق الداخلية الأوروبية، ومناطق أولويات أخرى مثل العدالة، الحرية والأمن والبنى التحتية، البيئة، واتصال الشعوب مع بعضها البعض. وبالتالي تعد سياسة الجوار الأوروبي مكملة لعملية برشلونة، حيث تسمح لكل دولة بأن تطور علاقات وروابط أقوى مع الاتحاد الأوروبي وتقوم على الاحتياجات والقدرات الخاصة بكل دولة.⁽²⁵⁾

والهجرة غير الشرعية. وذلك عبر مقارنة جديدة أساسها دعم التنمية المستدامة.⁽²¹⁾

وهذا ما ورد في ديباجة الوثيقة الاستراتيجية التمهيدية للجوار والشراكة الأوروبية أن هدف هذه السياسة هو:

-ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من الجانبين في مناطق الحدود المشتركة

-معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة، الصحة العامة ومنع ومكافحة الجريمة المنظمة.⁽²²⁾

فسياسة الجوار الأوروبية تقوم على فكرة إيجاد نوع من التوازن بين خطط العمل الثنائية من ناحية، بحيث يتم تفصيل الفوائد طبقا للاحتياجات الخاصة بكل دولة وظروفها، وذلك عبر الاتفاق المنفرد مع الدولة العضو⁽²³⁾ ومن ناحية أخرى من خلال مشاركة متعددة الأطراف -مثل عملية برشلونة -وذلك للتعامل مع القضايا الإقليمية وتطوير تكامل إقليمي بين الأطراف في الشراكة. وتغطي خطط العمل الأعوام الثلاثة إلى الخمسة القادمة، وتعكس الاختلافات في تطور الدولة واستعدادها للإصلاح، ولعلاقات أعمق مع الاتحاد الأوروبي. كما يتم الاتفاق على خطط العمل من خلال الطرفين في إطار اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورو -متوسطة الحالية، على أن تجري مراقبة تطبيقها. وعلى أن تضع المفوضية الأوروبية تقارير دورية عن مدى التقدم فيها. والخطوة التالية إذا تم تنفيذ الأولويات في خطط العمل الجوار الأوروبي لكي تحل محل اتفاقيات المشاركة الحالية.⁽²⁴⁾

الجدول الثالث: إقرار دول المغرب العربي للقوانين المتعلقة بسياسة الجوار وتبني الاتحاد الأوروبي لها

الشركاء في سياسة الجوار	دخول العلاقات التعاقدية مع أوروبا حيز التنفيذ	إقرار سياسة الجوار في كل بلد	خطة عمل سياسة الجوار	تبني الاتحاد الأوروبي	تبني الدولة الشريكة
الجزائر	اتفاق شراكة سبتمبر 2005	—	—	—	—
ليبيا	—	—	—	—	—
المغرب	اتفاق شراكة مارس 2000	ماي 2004	تم التبني في نهاية 2004	2005/02/21	2005/07/27
تونس	اتفاق شراكة مارس 1998	ماي 2004	تم التبني في نهاية 2004	2005/02/21	2005/07/04

ودمج إسرائيل في المنطقة وتطبيع علاقاتها مع العرب.

عملية السلام في الشرق الأوسط وارتباطها بالمشاريع الأوروبية والأمريكية في المغرب العربي:

المقاربة الأمريكية: أحد أهداف واشنطن من مبادرة إيزنستات أنها تدخل في إطار المشروع الأمريكي الذي أطلقته الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن "مشروع الشرق الأوسط الكبير" والذي يشمل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ذو الهندسة الإسرائيلية. هذا

المصدر: بشارة خضر. أوروبا من أجل المتوسط... مرجع سابق. ص 196.
الأبعاد الاستراتيجية للشراكة الأورو-أمريكية مع دول المغرب العربي:

المزاحمة الأمريكية والأوروبية في منطقة المغرب العربي، تكون بوجه تنافسي سيما اقتصاديا وحتى استراتيجيا لما يتعلق الأمر بمقتضيات التموقع الاستباقي في المنطقة لكن أحيانا تتقاطع الأبعاد الاستراتيجية وتتفق وتتعاون الأهداف خاصة حين يتصل الأمر بمسار السلام العربي - الإسرائيلي

فأوروبا تشرك إسرائيل في عملية برشلونة رغم أن لها اتفاقية تبادل حر معها من قبل أي (قبل عملية برشلونة). فهي طرف في برنامج (ميذا) رغم أنها تقع في المرتبة 23 عالميا حسب تصنيف مؤشر التنمية البشرية. والدخل الفردي الإسرائيلي هو أضعاف الدخل الفردي للمواطن العربي ولديها بنى تحتية جيدة وخدمات تعليمية وصحية متطورة. إذا فالهدف الأساسي من إشراك إسرائيل في هذا المسار هو دمجها في المنظومة الاقتصادية المتوسطة وتطبيع علاقاتها مع العرب.

التموقع الاستراتيجي الأمريكي-الأوروبي في المغرب العربي وحساسية العلاقات الجزائرية-المغربية:

العلاقات الجزائرية - المغربية المتوترة⁽²⁹⁾ تُشكّل المشهد الاستراتيجي عموما في المغرب العربي. وتدرك واشنطن وأوروبا خاصة فرنسا هذه الحساسية بين الطرفين، لذلك فهي تسعى دوما إلى الحفاظ على توازن في علاقتها بالبلدين. وتشكل قضية الصحراء الغربية الإشكالية المزمنة والصخرة التي تحطمت عليها كل محاولات الوفاق بين الجزائر والرباط، وأيضا أمام كل محاولات بناء الاتحاد المغربي.

ففي الوقت الذي شهد تطورا كبيرا في العلاقات الأمريكية -الجزائرية منذ نهاية النصف الأخير من عقد التسعينيات بفضل الزيارات عالية المستوى بين البلدين وبعد "هجوم" الشركات النفطية الأمريكية

البرنامج قدم من خلاله بوش "صفقة" التجارة مقابل السلام مع إسرائيل.⁽²⁶⁾

فبالموازاة مع خارطة الطريق أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، خطة اقتصادية لخلق منطقة تبادل حر على غرار ما قامت به إسرائيل مع الأردن في (أفق 2013). تقدم من خلالها واشنطن مساعدات قيمة للدول الموقعة معها على هذه الاتفاقية، بدعمها للدخول في المنظمة العالمية للتجارة، المفاوضات للاتفاق على الاستثمارات الثائية، مساعدتها في تنمية قدراتها التجارية، وكذلك دعمها من أجل إصلاح التشريعات التجارية، وترقية الشفافية في المال العام، ورفع القيود الجمركية بين الولايات المتحدة والدول الموقعة على الاتفاقية في ظرف عشرة أعوام.⁽²⁷⁾ كل هذا مقابل التطبيع مع إسرائيل ودمجها في المنطقة العربية

المقاربة الأوروبية: يشكل إسهام أوروبا في عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل أحد أهداف سياساتها المغاربية والمتوسطة عموما. فهناك من يرى أن انطلاق عملية برشلونة عام 1995 كان امتدادا لبداية عملية السلام الشرق أوسطية، عقب مؤتمر مدريد 1991 ثم أوسلو 1993.⁽²⁸⁾ فقد أعلنت المفوضية الأوروبية أن "مسار برشلونة لا يحل محل مبادرات السلام العربية الإسرائيلية، لكنه يساعد على نجاحها". لكنها تخشى من جهة أخرى العواقب المشؤومة لفشل اتفاقية مدريد.

قوى بين حلفاء وأعداء واشنطن في المنطقة. بيد أن تعاضل المصالح الاقتصادية الأمريكية بالجزائر - كما أسلفنا - ساهمت في تشكيل جماعة مصالح تمنع صانع القرار الأمريكي من التصرف بكل حرية في شؤون المغرب العربي كما كان يحدث في السابق. وهو ما يزيد من احتمالات الإسراع في عملية تسوية النزاع في الصحراء الغربية.

التموقع الأمريكي الجديد في المغرب العربي والساحل الإفريقي أثار توجسات أوروبية خاصة لدى فرنسا بعد استهداف واشنطن لدول فرنكوفونية وحليفة جدي لها مثل المغرب والسنغال. وكرد فعل على هذا الانتشار الجيوسياسي لواشنطن في المنطقة عملت فرنسا على تجديد ثم توطيد علاقتها مع الجزائر، لكنها أخذت هذه المرة أبعادا عسكرية فقد اتفق الجانبان الجزائري والفرنسي على إرساء قواعد "شراكة في مجال الدفاع" وتشاور وتعاون في المجال العسكري وتكنولوجيا مكافحة الإرهاب فهو اتفاق عسكري وأمني.⁽³¹⁾

على المستوى الاقتصادي، فقد شهدت سنة 1999 نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وفرنسا، حيث باتت الجزائر الزبون التاسع عشر بالنسبة إلى فرنسا، حيث استقبلت نسبة 0,86 بالمائة من إجمالي الصادرات الفرنسية إلى العالم، في حين اعتبرت الممون التاسع والعشرين وذلك بنسبة 0,53 بالمائة من

للاستثمار في السوق الجزائرية، لتتكسر عقب أحداث سبتمبر 2001، وتزداد وتيرتها وتأخذ هذه المرة صبغة أمنية، بعد اقتناع الولايات المتحدة بصوابية الأطروحات الجزائرية حول التهديد العالمي للإرهاب، وتتخبط معها في مبادرات أمنية لمكافحة القاعدة في المغرب العربي والساحل الإفريقي.

عملت كذلك أمريكا على تكريس علاقاتها الاستراتيجية والتقليدية مع المملكة المغربية، وذلك بتوطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية بتوقيع اتفاق التبادل الحر مع الرباط في مارس 2004. أما على الصعيد العسكري فقد قرر جورج بوش في جوان من العام نفسه منح المغرب صفة "الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة خارج حلف الأطلسي" ليصبح بذلك خامس بلد عربي يحصل على هذه الصفة. وبإضافة المغرب يصل عدد المتمعين بهذا الوضع المتميز إلى 14 دولة. فصفة الحليف الاستراتيجي خارج الحلف الأطلسي، والتي استحدثت نهاية الثمانينيات، تسمح للمملكة المغربية بالحصول على عقود من البنتاغون وعقود تعاونية لتحسين القدرات الدفاعية التقليدية والبحوث والتطوير المشتركة المتعلقة بتكنولوجيا مكافحة الإرهاب.⁽³⁰⁾

وبخصوص قضية الصحراء الغربية، فالموقف الأمريكي رغم قربه من التصور المغربي للحل إلا أنه دائما يحاول إرضاء الموقف الجزائري عملا بمبدأ "كيسنجر" بخلق توازن

التكامل الأمني الأورو-أمريكي في منطقة المغرب العربي:

رغم المزاخمة الاستراتيجية التي تقتضيها ضرورات التمتع بالاستباق والتنافس الذي تتطلبه المصالح الاقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي. غير أن الجدير بالتأكيد عليه أن هذا الحضور القوي للقوى الكبرى في المنطقة ليس تنافسيا على طول الخط، وإنما هناك مجالات أخرى تتعاون فيها بل وتتكامل سيما في المجال الأمني. فكل من أوروبا وأمريكا تحملان تصورات مشتركة للأمن والتهديدات في المغرب العربي رغم الاختلافات في المقاربات العملية وآليات التعامل وتحديد الأولويات ومصادر التهديد في الصياغات الأمنية لكل طرف. فأوروبا تركز على الهجرة غير الشرعية في حين تؤكد واشنطن على المخاطر الإرهابية.

فبعد اطمئنان الغرب من تلاشي تهديد النظام الليبي الذي كانت تتهمة بالسعي إلى امتلاك أسلحة كيميائية وبيولوجية أو اقتناؤه لصواريخ باليستية روسية بإمكانها تهديد العواصم الأوروبية. وذلك بعد فتح المنشآت النووية وبرامج التسليح للتفتيش الدولي، فإن مصادر التهديد الحالية التي يخشاها الغرب في المنطقة المغاربية هي ما يسمى بالتهديدات اللاتناظرية أو المخاطر الجديدة، ذات المصادر البنيوية في الأصل سيما الإرهاب والأصولية والتطرف والهجرة غير الشرعية..

إجمالي واردات فرنسا من الخارج. من جهة أخرى أصبحت فرنسا الزبون الأول للجزائر فيما يخص الموارد خارج المحروقات بنسبة 18,5 بالمائة من إجمالي الصادرات الخارجية، وإنها استفادت من هذه الأخيرة أي الجزائر، لأنها استطاعت أن تسد 80 بالمائة من وارداتها نقدا خلال سنة 1998. ولقد أكدت فرنسا أن العلاقات التجارية بين البلدين مرشحة للتطور النوعي سيما على الصعيد الإنتاجي وذلك بعد أن تم توقيع اتفاق لتشجيع الحماية الثنائية للاستثمارات في السنة ذاتها.⁽³²⁾

إذا فقد مثلت بداية القرن الجديد مرحلة دشنت من خلالها فرنسا علاقات قوية مع الجزائر، ومرد ذلك كما ذكرنا أعلاه تخوفها من الهجوم التجاري الأمريكي الذي استهدف المغرب العربي عموما سيما الجزائر، نقطة ارتكاز فرنسا في استراتيجيتها المغاربية.

أما بخصوص علاقة فرنسا بالبلدين المحوريين في المغرب العربي الجزائر والمغرب فهي تراعي بدورها حساسية العلاقات بين البلدين، وتحاول قدر الإمكان الموازنة بينهما، فعند زيارة أي مسؤول فرنسي إلى أحد البلدين يسارع إلى زيارة البلد الثاني مباشرة كرسالة بأن علاقة فرنسا مع أي طرف لن تكون على حساب الطرف الثاني رغم قرب موقفها من المغرب خاصة حيال قضية الصحراء الغربية.

التصورات الأورو-أمريكية (للا) أمن في المغرب العربي:

انطلاقاً من تحليل كل من الوثيقتين: الاستراتيجية الأوروبية للأمن، وأيضاً وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي⁽³³⁾ يتضح أنهما باتا يركزان بعد الحرب الباردة على المخاطر التي مصدرها أقاليم بعيدة. وهذا ما دفع بواشنطن إلى تبني عقيدة الحرب الاستباقية والوقائية، فضلاً عن أنهما يركزان كذلك على تنامي المخاطر الأمنية الجديدة التي تتطلب وسائل غير عسكرية في مواجهتها (القوة الناعمة). فبعد الحرب الباردة لم يعد العدو واضحاً ومحدداً وليس له قاعدة جغرافية واضحة فأوروبا بوصفها قوة ناعمة تدرك هذا الأمر فالهجرة غير الشرعية تتعامل معها بأدوات مختلفة تقوم أساساً على تشجيع التنمية في البلدان المغاربية وربط مساعداتها المالية لها بقيام الأخيرة بإصلاحات بنىوية اقتصادية واجتماعية وسياسية.. في حين لا تزال أمريكا تصر على المقاربة العسكرية في التعامل مع مصادر الإرهاب في المغرب العربي والساحل الإفريقي.

أوروبا والهجرة غير الشرعية من المغرب العربي:

اعتبار الهجرة غير الشرعية من أولويات اهتمام مسار برشلونة يؤكد حضور مفارقتين: **المفارقة الأولى** تتجلى في أن إعلان برشلونة يصنف الهجرة غير الشرعية ضمن المخاطر العابرة للقومية على مستوى الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات. إن هذا التجريم لظاهرة الهجرة غير الشرعية يضيف على السياسات الأوروبية ليس فقط اللاواقعية ولكن أيضاً صفة الخصوصية.

وتتجمل **المفارقة الثانية** عن الفلسفة العامة لعملية برشلونة، حيث يبدو الإلحاح الأمني الأوروبي وكأنه يقود مجمل المشروع، إلى حد تبدو معه عملية برشلونة أميل إلى أن تكون "بناءً آمناً من كونها بناء ثقة ناهيك عن بناء شراكة".⁽³⁴⁾

فالهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية تجعل من المغرب العربي منطقة عبور نحو أوروبا مع كل ما تخلقه من تداعيات سلبية على مستوى الإدارة الأمنية والإنسانية لهذا المشكل، خاصة مع ارتباط الهجرة غير الشرعية في كثير من الأحيان مع الجريمة المنظمة. فالمغرب العربي صار مصدراً ومنطقة عبور لآلاف المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة ممن يرون أوروبا أرضاً للأمل والطموح. فيغامرون إليها عبر مضيق جبل طارق وعن طريق الحائط الحامي لسبتة ومليلية⁽³⁵⁾، والخلاص من حالات اللاأمن الإنساني خاصة

كانت تتخبط في العنف واللااستقرار السياسي والأمني).

يلاحظ الجامعي "يحي الزبير" أنه منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي والساحل الإفريقي هو تطوير علاقات قوية عسكرية وأمنية قد تكون أقوى حتى من العلاقات الاقتصادية فهذه الأحداث سرعت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظم المغاربية سيما بين الجزائر (من الحظر المعنوي والعسكري إلى الشراكة). وذلك منذ سنة 2001 ومع موريتانيا سنة 2002 وتعزيز العلاقات مع المملكة المغربية منذ ماي 2003..⁽³⁹⁾

ويبدو أن الإرهاب ليس المتغير الوحيد لاهتمام أمريكا بمنطقة الساحل الإفريقي فحسب ما يذكر أستاذنا الدكتور "برقوق امحنند" أن لأمريكا مصالح أوسع جيواستراتيجية وجيواقتصادية في المنطقة الغنية باليورانيوم (النيجر) والاكتشافات النفطية والغازية أهم المتغيرات التي تشكل مصالح الولايات المتحدة..⁽⁴⁰⁾

يشهد الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تهديدات إرهابية مركبة جعلت منه مصدر تهديد للدول المغاربية والساحلية ولكن أيضا للمصالح الأمريكية في المنطقة. فقد اتخذت الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي انضوت تحت لواء القاعدة وتحول اسمها بالتالي إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" منطقة

في إفريقيا جنوب الصحراء، من فقر واستبداد وحروب⁽³⁶⁾..

وهذا ما أدى بدول أوروبا إلى اتخاذ مراكز رقابة لحركات الهجرة في دول المغرب العربي كما تبنت هذه الدول الأوروبية تشريعات وطنية صارمة فيما يخص الهجرة مع إقرار إسبانيا مثلا لسياسة الرقابة على كل الحدود بالإضافة إلى السياسة الأوروبية المسماة "بفرونتكس" أي حماية الحدود الخارجية دونما نسيان العمل الذي تقوم به هذه الدول خاصة إسبانيا على مستوى تطوير سياسات وقائية مع دول مثل موريتانيا والسنغال والمغرب. أو ما تقوم به المنظمة العالمية للهجرة مع ليبيا بإنشائها لمراكز إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية مقابل مساعدات وتحفيزات مالية..⁽³⁷⁾

أمريكا والإرهاب في المغرب العربي /الساحل الإفريقي:

يرجع انشغال واشنطن بالتهديدات الإرهابية في المغرب العربي منذ الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر في عقد التسعينيات من القرن الماضي. علاوة عن انتشار ظاهرة الإرهاب في كل ربوع المغرب العربي فيما بعد رغم أن جيران الجزائر كانوا أكثر استقرارا ولم تصل الأصولية الإسلامية لديهم حد العنف الإرهابي المسلح⁽³⁸⁾ (وربما هذا ما يفسر اعتماد أمريكا على المملكة المغربية استراتيجيا بدلا من الجزائر التي

الأوكوم" اجتماعا ليومين جمع قادة القوات المسلحة للدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا) ودول الساحل (تشاد، مالي، النيجر، السنغال) بغاية التنسيق فيما بينهم لمكافحة الإرهاب. إذا فالولايات المتحدة الأمريكية نجحت في الجمع إلى طاولة واحدة بين دول بينها اختلافات تامة من حيث اهتماماتها الاستراتيجية والدفاعية وكذلك تصوراتها للأمن وتحديدها لمصادر التهديد.

فهدف الولايات المتحدة في الساحل هو تسهيل التكامل الأمني بين الدول المغاربية والساحلية، وتقوية قدراتها لمكافحة التنظيمات الإرهابية.⁽⁴²⁾ لذلك أطلقت مبادرة أمنية عام 2002 عرفت بمبادرة عبر الساحل وهي إنشاء تعاون عملياتي يمنع من تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهاب الدولي وهذا بالإضافة أيضا إلى الانطلاق في عمليات تدريب ومناورات مشتركة. وكذلك تطلع واشنطن إلى بناء قواعد عسكرية لها في إفريقيا عموما، وفي الساحل خصوصا، وتشكل مالي إحدى الدول الأكثر احتمالا لاحتضان إحدى هذه القواعد.⁽⁴³⁾ كما قامت عناصر من القوات الخاصة الأمريكية بتدريب وتشكيل قوات أمنية هدفها ملاحقة التنظيمات الإرهابية في دول الساحل، وذلك عامي 2004 - 2005. وكلفت هذه المبادرة حوالي 100 مليون دولار. كما تعمل الولايات المتحدة على تشجيع مراكز التفكير والدراسات الاستراتيجية والأمنية، لإيجاد

الساحل والصحراء الإفريقية قاعدة جديدة لها. فبعد تضيق الخناق عليها في الجزائر لجأت إلى صحراء الساحل الشاسعة وعرة التضاريس وصعبة المراقبة. فتحوّلت إلى قاعدة تشن منها هجمات إرهابية مثل خطف السياح الأجانب، واستهداف قوات الأمن لدول الساحل الجزائرية والموريتانية.. ناهيك عن نشوء ارتباط عضوي بين هذه الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة.. كل هذه الظواهر المرضية الجديدة أعطت أمريكا مبررات للتدخل في المنطقة بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي بعد 11 سبتمبر 2001.⁽⁴¹⁾

الترتيبات الأمنية الأوروبية والأمريكية مع دول المغرب العربي والساحل الإفريقي:

لتعزيز الأمن الإقليمي في المتوسط والمغرب العربي وأيضاً في الساحل الإفريقي، شرعت القوى الغربية، أوروبا، الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في ترتيبات أمنية مع دول المغرب العربي والساحل الإفريقي، لبناء المزيد من الثقة والتنسيق وتتلخص هذه الترتيبات في حوارات وشراكات استراتيجية وأمنية خاصة، الحوار الأطلسي - المتوسطي، مبادرة عبر الساحل الأمريكية، ومبادرة 5+5 دفاع الأوروبية..

مبادرة عبر الساحل الأمريكية:

في 22 مارس 2004 نظمت القيادة العسكرية الأمريكية في شتوتغارت الألمانية "

هذا التقارب فقد انضمت الجزائر إلى الحوار الأطلسي المتوسطي في مارس 2000.

يمكن للحوار الأطلسي المتوسطي أن يوفر فرصا للبلدان المغاربية المنخرطة فيه، خاصة في مجال الدفاع فقد يتيح لها المشاركة في التفكير الاستراتيجي لديه سيما مع الجزائر فقد قاد هذا الانضمام إلى رفع الحظر العسكري الغربي عنها. وقد أكد في هذا السياق العميد "شريف زراد" رئيس لجنة متابعة الحوار مع الأطلسي: "أن الجزائر شاركت بشكل نشيط في المجال العسكري، في مختلف النشاطات المقترحة والتي تسمح بالاستفادة منها على أساس المبادئ والأهداف والمجالات ذات الأولوية. فاختيار النشاطات أملت الحاجة في ميدان التكوين التي عبرت عنها مختلف تشكيلات الجيش الشعبي الوطني. باعتبار المشاركة في هذه النشاطات تشكل فرصة مواتية لتطوير الكفاءات وتثمين الأفراد في إطار سياسة التكوين المنتهجة من طرف وزارة الدفاع الوطني".⁽⁴⁶⁾

مبادرة 5+5 دفاع:

فكرة 5+5 قديمة تعود إلى سنة 1983 عند اقتراح الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط. ثم أعيد إحياؤها نهاية الثمانينيات للتوج بعقد اجتماع روما في أكتوبر 1990. غير أن 5+5 في شكلها الحالي تعود إلى اقتراح تونسي في أفريل

حلول لهذه الظاهرة المدمرة، نذكر منها على سبيل المثال مركز الدراسات الاستراتيجية الإفريقي الذي أنشئ عام 1999.⁽⁴⁴⁾

الحوار الأطلسي-المتوسطي: (الحوار الأطلسي-المغاربي)

دول أوروبا الجنوبية خاصة إيطاليا وإسبانيا كانت وراء إطلاق هذا الحوار الذي هدفه تعزيز السلام في المتوسط، وبناء الثقة بين ضفتيه الشمالية والجنوبية. ففي عام 1995 انضمت المغرب وتونس إلى هذا الحوار وفيما بعد موريتانيا واستبعدت الجزائر في البداية كما أقصيت ليبيا منه. يفسر الباحث بن عنتر عبد النور غياب الجزائر عن هذا الحوار بثلاثة أسباب رئيسية **أولا**: الأزمة الأمنية الداخلية ورفض تعامل النظام الجزائري مع الأطلسي لأنه سيفسر داخليا بأنه تدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية **ثانيا**: ضبابية المشهد الأمني الجزائري جعل الأطلسي يحجم عن قيامه باتصالات علنية مع النظام **ثالثا**: الخلاف بين دول الحلف حول تقييم الأزمة الجزائرية وغياب سياسة موحدة بين دوله حيال الجزائر.⁽⁴⁵⁾ أما ليبيا فتفسر غيابها بسيط يتلخص في أن النظام الليبي كان يتهم بسعيه إلى امتلاك أسلحة دمار شامل إضافة إلى قضية لوكربي. غير أن التقارب الجزائري الأمريكي ورفع الحظر المعنوي والعسكري عنها منذ نهاية التسعينيات ثم لتأتي أحداث سبتمبر لتعزز

إطار أكثر محدودية في غرب المتوسط بعيدا عن قلاقل الشرق الأوسط وأزماته.⁽⁴⁹⁾

كما يمكن تحليل قمة تونس في ضوء المزاخمة الأمريكية -الأوروبية، فكانت لـ "كولن باول" جولة عشية القمة في دول مغاربية. فضلا عن أن هذه القمة حضرها مسؤولون أوروبيون كبار، "رومانو برودي" رئيس المفوضية الأوروبية، والممثل الأول للسياسة الخارجية والأمن المشترك "خافيير صولانا" ومسؤول العلاقات الخارجية "كريس باتن" للتأكيد على أن غرب المتوسط يظل قضية أوروبية، وهذه الرسالة ليست للمسؤولين الأمريكيين فحسب ولكن أيضا لقادة الدول المغاربية.⁽⁵⁰⁾

غير أن ما لاحظناه، أنه بالرغم من شمولية المشروع إلا أن التركيز كان دائما على المجال الأمني بدليل أن اجتماع أكتوبر 2002، في تونس ركز على مسألة الهجرة إلى منطقة غرب المتوسط، ثم نفس الأمر في فيفري 2003 في طرابلس. وكذلك في 09 و10 أفريل 2003 الاجتماع الثالث اتفق فيه الأعضاء على إدانة الإرهاب بكل أشكاله. فيمكن القول إن هذا الحوار هو بشكل كبير يخدم الشواغل الأمنية والمصالح الأوروبية أكثر من المغاربية.

خاتمة:

تحليل وجود القوى الكبرى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة

1999 على هامش المؤتمر الأوروبي -متوسطي في شتوتغارت الألمانية. فأول اجتماع وزاري والذي أطلق المشروع كان في لشبونة البرتغالية في 25 و 26 جانفي 2001. ثم اجتماع ثان لوزراء خارجية الدول الأعضاء انعقد في طرابلس بليبيا يومي 29 و30 ماي 2002.⁽⁴⁷⁾ اتفق الأعضاء على ضرورة الاجتماع بشكل دوري كل عام على أن يكون بصفة تداولية أي مرة في أوروبا وأخرى في المغرب العربي، بغاية التباحث حول المشاكل الكبرى التي تشغل بال الدول الأوروبية والمغاربية على حد سواء مثل الأمن، الاستقرار، الاقتصاد، تحديات العولمة، نزاعات الشرق الأدنى، مكافحة الإرهاب الدولي، الاندماج المغاربي، الاستثمار في الدول المغاربية، تدفقات الهجرة، وكذلك الحوار الثقافي والتبادلات الإنسانية. لكنهم شددوا على ضرورة تضادي التفاض مع مسار برشلونة. إذا فالحوار 5+5 مكمل لهذه العملية.⁽⁴⁸⁾

ويعود سبب تسريع هذه المبادرة في بداية العقد إلى خيبة الأمل من نتائج برشلونة، وتعاضل الهجرة، تعثر عملية السلام العربية الإسرائيلية، تأثيرات 11 سبتمبر، الضغوط المفروضة على المغرب العربي بسبب خيار التوسيع الأوروبي شرقا، وأخيرا المزاخمة الأوروبية -الأمريكية. وهذا ما دفع إلى

ما هي إلا بوابة واشنطن لاستراتيجية أوسع تشمل القارة الإفريقية برمتها.

-يلاحظ أن هناك تضخيما نسبيا من طرف أوروبا حول تنامي النفوذ الاقتصادي الأمريكي في منطقة المغرب العربي، فضرورات الجغرافيا والتاريخ تؤكد أن أوروبا لا تزال صاحبة الوجود الأقوى في المنطقة المغربية فصادرات الاتحاد الأوروبي إلى بلدان المغرب العربي تتجاوز سبعة أضعاف صادرات نظيره الأمريكي.

-المشاريع الاستراتيجية الأمريكية والأوروبية تكتنفها الكثير من نقاط التكامل والاتفاق سيما ما يتعلق بالوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية وسعيها الحثيث إلى فرض هذا الكيان على العرب وخلق علاقات طبيعية معه وذلك عبر مقاربات جديدة تقوم على التجارة وخلق مناطق تبادل حر مع الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا أيضا.

فضلا عن اتفاق المنظور الاستراتيجي الأمريكي والأوروبي فيما يتصل بضرورة الحفاظ على توازن في علاقاتها مع البلدين المحوريين في المغرب العربي الجزائر والمملكة المغربية. فحساسية العلاقات بين البلدين الجارين جعلت كلا من واشنطن وأوروبا تلعب على حبل هذه التناقضات والخلافات لصالحها. رغم الإقرار أن القوتين الكبيرتين تؤديان دورا إيجابيا بدفع البلدين إلى تسوية خلافاتها من أجل بناء الاتحاد المغربي وذلك طبعا "مأربة لا حفاوة" فمن

المغربية بوجه تنافسي وآخر تكاملي يملينا أن نصل إلى النتائج التالية:

-الأهمية الجيو حضارية للمنطقة المغربية فرض عليها تحديات أكبر من الفرص التي تتيحها سيما الجزائر وما اعتبارها دولة محورية في المنطقة في المنظور الأمريكي إلا تأكيد على هذه المخاطر والتحديات. ففي الجزائر بدأ تطور علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلا من النرجسية، فالدولة المحورية هي في الحقيقة عبارة قديمة تستخدم في الأدبيات التكاملية، غير أنها أخذت في السنوات الأخيرة بعدا استراتيجيا، لما بدأ الأمريكيون يستعملونها لوصف بعض دول العالم كنقاط ارتكاز إقليمية للاستراتيجية الأمريكية. والمطلوب من دول المغرب العربي جميعا إدراك هذه التحديات واستيعابها، والتعامل بعقلانية مع واشنطن.

-الإنزال الاقتصادي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغربية يؤكد على حقيقة موضوعية أخرى، فحواها أن أمريكا لم تعد تعترف بخرائط النفوذ التقليدية الموروثة عن حقبة الحرب الباردة. فمزاومة الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا (ذات النفوذ التقليدي في المغرب العربي) يعني أنه لم تبق أي منطقة في العالم بمنأى عن التوسع الإمبراطوري الأمريكي. كما أن هذا الأمر يشي بأن المنطقة المغربية

من الأخيرة شريكا أمنيا ، ورغم ما يمكن أن يتيح من فرص للدول الأخيرة سيما الجزائر والتي استفادت كثيرا من التطورات التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001. فتقاربها مع الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية قاد في نهاية المطاف إلى رفع الحظر المعنوي والعسكري الغربي عن الجزائر تدريجيا... لكن ما يخشى منه هو أن تحد مثل هذه الترتيبات من انعقاد الخيارات الأمنية والاستراتيجية لهذه البلدان ، لذلك على دول المغرب العربي التحلي باليقظة الاستراتيجية والتعامل بعقلانية في علاقاتها بالقوى الكبرى بعيدا عن الترجسية والاحتفاظ قدر الإمكان بالاستقلالية في الخيارات الاستراتيجية. وذلك لا يتأتى إلا بتوحيد الرؤى الاستراتيجية بين بلدان هذا الفضاء الجيوسياسي والتنسيق الأمني الإيجابي بين دوله والعمل المشترك لبناء اتحاد مغربي قادر على الدخول بندية أكبر في علاقاته مع القوى الكبرى.

قائمة المراجع:

امحمد ، برقوق. "التحديات الأمنية في المغرب العربي: مقارنة الأمن الإنساني". من <http://berkougmand.maktoobblog.com> — "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط".

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html>

مصلحة واشنطن وأوروبا وجود مجال جيو اقتصادي أوسع يوفر لها إمكانيات أكبر في مجال التجارة والاستثمارات.

-إذا كان هناك تنافس اقتصادي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، في المنطقة المغاربية وهذا أمر منطقي في ظل العولمة الاقتصادية التي تتطلب مزاحمة بلا هوادة في سبيل الظفر بشركاء تجاريين وأسواق للاستثمار.. غير أن هذه المزاحمة سرعان ما تفقد مضمونها بين القوتين الكبيرتين حين يتعلق الأمر بالمجال الأمني. فيبدو أن كلا من القوتين تشتركان في إدراكاتها للتهديدات في المغرب العربي وذلك بتركيزها على المخاطر الأمنية الجديدة سيما الإرهاب والهجرة غير الشرعية. فيمكن القول إن التصور الأوروبي والأمريكي للأمن في المغرب العربي يقوم على ما يمكن تسميته (بخدمة الأمن عن بعد)، لأن التهديدات التي تواجهها تجد مصادرها في الخارج. يبقى أن الولايات المتحدة تستمر في التركيز على المقاربة العسكرية في التعامل مع مصادر التهديد سيما الإرهاب في المغرب العربي والساحل الإفريقي..

الترتيبات الأمنية التي تصوغها كل من أوروبا والولايات المتحدة وحتى الحلف الأطلسي مع دول المغرب العربي، والتي تجعل

- محمد مطاوع. "أوروبا والمتوسط.. من مسار برشلونة إلى سياسة الجوار". السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006.

- Abdennour Benantar. « L'Amérique, L'Europe et les Arabes ». outre-terre No.7 (Février 2004).

- Abderrahim Lamchichi. **Le Maghreb face à l'islamisme**. L'harmattan, Paris, 1997

- Bichara Khader. **Le partenariat euro-méditerranée vu du sud**. L'harmattan, Paris, 2008.

- Fouad Zaim et Larbi Jaidi. « Le Maghreb dans la dynamique euro-méditerranéenne: les chantiers relation maroc-union européenne » dans. **Air régionale méditerranée**, Session ad hoc, Association internationale de sociologie, Programme méditerranée -Unesco- 2001.

- Otmane Bekenniche. **La coopération entre l'union européenne et l'Algérie: L'accord d'association**. Office des publication universitaires, Alger, 200600

- Mustapha, Sehimi. « Le nord et sa perception des menaces émanant du sud: les retombées des crises maghrébines ». cultures et conflits. No.2 (printemps 1991)

- "منطق الأمانة في ساحل الأزمات". من <http://berkouknhand.maktoobblog.com>

-بشارة خضر. **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995 - 2008)**. ترجمة: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

-سعود صالح. **الإستراتيجية الفرنسية-حيال الجزائر: منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية)**. طاكسيك كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

-عبد النور بن عنتر. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. المكتبة العصرية، الجزائر، 2005.

-عبد الإله بلقزيز. "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي". في **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**. (مؤلف جماعي). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004.

محمد مقدم. **القاعدة في المغرب الإسلامي: تهريب باسم الإسلام**. دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

-مصطفى صايح. "الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي: الواقع الفرص والتحديات". مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الثاني، جوان، 2009.

<http://berkoukmand.maktoobblog.com>

(2) صايح مصطفى. "الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي: الواقع الفرص والتحديات" مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الثاني، جوان 2009. ص 36.

(3) سعود صالح. الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر: منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية). طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009. ص ص 89 - 95.

(4) المرجع نفسه.

(5) بن عنتر عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. المكتبة العصرية، الجزائر، 2005. ص ص 62 - 63.

(6) بن عنتر عبد النور البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق. ص ص 115 - 116.

(7) برقوق امحمد. "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط". متوفر على الرابط التالي:

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html>

(8) Schimi, mustapha. « Le nord et sa perception des menaces émanant du sud: les retombées des crises maghrébines ». cultures et conflits. No.2 (printemps 1991) p

(9) Philippe Marchesin. **Les nouvelles menaces: les relation nord-sud**. Karthala, paris, 2001. pp 73-93.

(10) برقوق امحمد. "الإشكاليات الجديدة للأمن

- Philippe Marchesin. **Les nouvelles menaces: les relation nord-sud**. Karthala, paris, 2001

- Zoubir, Yahia H. « La politique étrangère américaine au Maghreb: Constances et adaptations ». Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient, Vol. 1, No.1 (juillet 2006).

الوثائق:

اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية، التعاون عبر الحدود. وثيقة إستراتيجية تمهيدية 2007.

- Stratégie Européenne de sécurité, « Une Europe sure dans un monde meilleur, » Document proposé par Jafier Solana, Le 12 Décembre 2003.

- Sécurité nationale: La stratégie des etas-unis (traduction Lise-Eliane Pomier).

- Instrument Européen de voisinage et de partenariat -Algérie- Document de stratégie 2007-2013. et Programme indicatif national 2007-2010.

الهوامش:

(1) برقوق امحمد. "التحديات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني". من:

في المتوسط". مرجع سابق.

⁽¹⁷⁾ بشارة خضر. أوروبا من أجل المتوسط: من

مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008).

ترجمة: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010. ص 54.

⁽¹⁸⁾ المرجع نفسه ص 44.

⁽¹⁹⁾ Bichara Khader. **Le partenariat euro-méditerranéen vu du sud**. L'harmattan, Paris, 2008. PP 18-19.

⁽²⁰⁾ Fouad Zaim et Larbi Jaidi. « Le Maghreb dans la dynamique euro-méditerranéenne: les chantiers relation maroc-union européenne » dans. **Air régionale méditerranée**, Session ad hoc, Association internationale de sociologie, Programme méditerranée -Unesco- 2001. P 117-118.

⁽²¹⁾ بشارة خضر. أوروبا من أجل المتوسط... مرجع سابق، ص 182 - 189.

⁽²²⁾ أنظر: اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية: التعاون عبر الحدود. وثيقة إستراتيجية تمهيدية: 2007.

⁽²³⁾ Voir: Instrument Européen de voisinage et de partenariat -Algérie- Document de stratégie 2007-2013 et Programme indicatif national 2007-2010.

⁽²⁴⁾ محمد مطاوع. "أوروبا والمتوسط... من برشلونة إلى سياسة الجوار". السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006. ص 42.

⁽²⁵⁾ محمد مطاوع. المرجع نفسه.

⁽²⁶⁾ Benantar Abdenmour. Op.cit. P 145-146.

⁽¹¹⁾ بن عنتر عبد النور. البعد المتوسطي للأمن

الجزائري... مرجع سابق. ص 157.

⁽¹²⁾ ظلت المملكة المغربية دعامة الولايات المتحدة

الأمريكية استراتيجيا في المغرب العربي وأيضا في الشرق الأوسط منذ حقبة الحرب الباردة وربما مرد ذلك أن المغرب التزمت منذ استقلالها بالخيار الليبرالي وتقاربت اقتصاديا واستراتيجيا مع المعسكر الغربي، علاوة على أن المملكة ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من القضايا أهمها دورها في مسار السلام العربي -الإسرائيلي، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية...

⁽¹³⁾ بلقزيز عبد الإله. "الولايات المتحدة الأمريكية

والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي". في الوطن العربي في السياسة الأمريكية (مؤلف جماعي). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004. ص 67 - 68.

⁽¹⁴⁾ برفوق امحمد. "التحديات الأمنية في المغرب

العربي"... مرجع سابق.

⁽¹⁵⁾ Yahia H Zoubir. « La politique étrangère américaine au Maghreb: Constances et adaptations ». Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient, Vol. 1, No.1 (juillet 2006). P 116.

⁽¹⁶⁾ Benantar Abdenmour. « L'Amérique, l'Europe et les arabes ». Outre -terre No.7 (février 2004). P144.

- (38) Abderrahim Lamchichi. **Le Maghreb face à l'islamisme**. L'harmattan, Paris, 1997. P 77.
- (39) Yahia. H Zoubir. Op.cit. P 116.
- (40) برفوق امحمد. "منطق الامنة في ساحل الأزمات". من: <http://berkoukmand.maktoobblog.com>
- (41) أنظر: محمد مقدم. **القاعدة في المغرب الإسلامي: تهريب باسم الإسلام**. دار القصة للنشر، الجزائر، 2010.
- (42) Yahia, H Zoubir. Op.cit. P P 124-125.
- (43) برفوق امحمد. "منطق الامنة في ساحل الأزمات". مرجع سابق.
- (44) Yahia, H Zoubir. Op.cit. P125.
- (45) بن عنتر عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**... مرجع سابق. ص 166.
- (46) مجلة الجيش. 2009.
- (47) Otmane Bekenniche. **La coopération entre l'union européenne et l'algerie: L'accord d'association**. Office des publication universitaires, Alger, 2006. P197.
- (48) Ibidem.
- (49) Benantar Abdenmour. Op.cit. P 146-147.
- (50) Ibidem.
- (27) Benantar Abdenmour Op.cit.
- (28) Ibidm P 143.
- (29) يرجع سبب توتر العلاقات الجزائرية - المغربية المستمر أساسا إلى حرب الرمال التي قامت بين البلدين سنة 1963 لأسباب حدودية بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية واختلاف الرؤى حول مستقبل الإقليم. علاوة على بعض الملفات الأخرى سيما قضية غلق الحدود البرية بين البلدين، وسباق التسلح الذي يحدث قلاقل من وقت لآخر.
- (30) بن عنتر عبد النور. مرجع سابق. ص 71.
- (31) المرجع نفسه. ص 76-77.
- (32) سعود صالح. مرجع سابق. ص 165-166.
- (33) Voir: Stratégie Européenne de sécurité, « Une Europe sure dans un monde meilleur, » Document proposé par Jafier Solana, Le 12 Décembre 2003. et Document de « Stratégie de sécurité nationale américaine ».
- (34) بشارة خضر. مرجع سابق. ص 99
- (35) برفوق امحمد. "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط". مرجع سابق.
- (36) أنظر: قط سمير. "الفقر وإشكالية اللأمن الإنساني في إفريقيا جنوب الصحراء: مقارنة في الأسباب وآليات التعامل". العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 11، 2009
- (37) برفوق امحمد. المرجع نفسه.